

الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي "دراسة حالة المغرب"

الباحثة : الزهرة اباحني

طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا

ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، انطلاقاً من اعتبار الحزب السياسي مؤسسة لا تقتصر وظائفها على التنافس الانتخابي والتعبئة السياسية، وإنما تضطلع كذلك بوظيفة أساسية تتمثل في استقطاب الفاعلين السياسيين وتكوينهم وتأهيلهم للاضطلاع بمسؤوليات التمثيل وصنع القرار. وتكتسي هذه الوظيفة أهمية خاصة بالنظر إلى أن نوعية النخب السياسية ومؤهلاتها ترتبط بدرجة كبيرة بآليات التجنيد والتكوين والانتقاء التي تعتمدها الأحزاب.

وتسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تساهم بها الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب، مع التركيز على آليات التنشئة السياسية والتكوين الحزبي والتدرج التنظيمي والانتقاء والترشيح الانتخابي. كما تبحث في حدود هذه الوظيفة، خاصة عندما تتحول الأحزاب من مؤسسات لإنتاج الكفاءات وتجديد النخب إلى آليات لإعادة إنتاج النخب القائمة، بفعل هيمنة الاعتبارات التنظيمية والشخصية والزبونية والشبكات الاجتماعية على عمليات الاختيار.

Political Parties, Talent Développement, and the Production of Political Elites: Functions, Mechanisms, and Limits

of Party Action" A Case Study of Morocco"

Zohra bahani

PhD. candidate at Mohammed V Université, Rabat

Faculté de Légal, Economico, and Social Sciences, Salé

Abstract

Political parties do more than compete in elections and mobilize voters. At their core, they are training grounds where future politicians are recruited and prepared to take on roles in representation and policymaking.

The quality of a country's political elites depends largely on how parties operate: how they recruit members, how they train them, and what criteria they use to select them.

This happens through political socialization within the party, internal training programs, climbing the organizational ladder, and finally the process of candidate selection.

Yet this function often falls short. Instead of renewing elites and producing new talent, many parties end up recycling the same figures. Organizational calculations, personal interests, patronage, and social networks tend to override merit in the selection process.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن قدرة الحزب على إنتاج نخب سياسية ذات كفاءة لا تتحدد فقط بوجود برامج للتكوين، وإنما ترتبط بطبيعة بنيته التنظيمية، ودرجة ديمقراطية آليات اتخاذ القرار، ومعايير الانتقاء الداخلي، ومدى انفتاحه على الفاعلين الجدد. وتولي الدراسة أهمية خاصة للحالة المغربية، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به الأحزاب في عملية التمثيل السياسي والانتخابي، وما تثيره عملية تجديد النخب من أسئلة مرتبطة بالكفاءة والتمثيلية والاستمرارية.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية؛ الكفاءات السياسية؛ النخب السياسية؛ التجديد السياسي؛ التكوين الحزبي؛ التنشئة السياسية؛

التصميم

المطلب الأول: وظائف وآليات الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية

- الفقرة الأولى: الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية
- الفقرة الثانية: آليات إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب
- المطلب الثاني: حدود الفعل الحزبي في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب
- الفقرة الأولى: الإكراهات التنظيمية والسياسية المؤثرة في التكوين وإنتاج النخب
- الفقرة الثانية: إشكالية التوفيق بين الكفاءة السياسية ومنطق الولاء الحزبي

مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى أهم المؤسسات المركزية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة. بالنظر إلى أدوارها المتعددة المتمثلة في، تنظيم المشاركة السياسية، وتأطير المواطنين، وتجميع المصالح الاجتماعية، والتعبئة الانتخابية، والوساطة بين المجتمع والدولة. غير أن اختزال وظيفة الأحزاب في التنافس الانتخابي والوصول إلى السلطة يؤدي إلى إغفال وظيفة أخرى لا تقل أهمية، تتمثل في تكوين الكفاءات السياسية وإنتاج النخب القادرة على تولي مسؤوليات التمثيل والتدبير وصنع القرار.

فالحزب السياسي لا يستقبل فقط أفراداً يمتلكون استعداداً للمشاركة السياسية، وإنما يعمل، بدرجات متفاوتة، على تحويل هؤلاء الأفراد إلى فاعلين قادرين على ممارسة العمل السياسي من خلال اكتساب المعارف والخبرات والمهارات التنظيمية والانتخابية والتواصلية. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى الحزب باعتباره فضاءاً للتنشئة السياسية ومدرسة لإعداد النخب.

وقد حظيت وظيفة التجديد السياسي باهتمام كبير داخل الأدبيات المتعلقة بالأحزاب والنخب. فقد اعتبر Maurice Duverger أن الأحزاب تشكل أدوات لتنظيم المشاركة السياسية، بينما ركز Robert Michels 4309 على العلاقة بين التنظيم الحزبي وصعود القيادات والأوليغارشيات. أما Angelo Panebianco فقد جعل من التنظيم الداخلي للحزب والقيادة والموارد التنظيمية عناصر أساسية لفهم تطور الأحزاب ومسارات الفاعلين داخلها.

ولا يتعلق الأمر بمجرد تكوين تقني أو معرفي للمناضلين، وإنما بعملية أوسع تتضمن الاستقطاب، والتنشئة، والتكوين، والتدرج التنظيمي، والانتقاء، والترشيح، والوصول إلى المؤسسات المنتخبة. ومن ثم، فإن دراسة تكوين الكفاءات السياسية تقود بالضرورة إلى دراسة الكيفية التي تنتج بها الأحزاب النخب السياسية، والمعايير التي تتحكم في انتقال بعض الفاعلين من مواقع التنظيم الحزبي إلى مواقع القرار السياسي.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في الحالة المغربية، حيث تقوم الأحزاب السياسية بأدوار مختلفة في الحياة السياسية، سواء من خلال المشاركة في الانتخابات أو المؤسسات المنتخبة أو الحكومة أو المعارضة أو الجماعات الترابية. كما أن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة أفرزت مطالب متزايدة بتجديد النخب السياسية ورفع مستوى الكفاءة والفعالية والتمثيلية.

4309 Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Press

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج نخب سياسية جديدة اليوم، وما حدود هذه الوظيفة في ظل آليات التجديد والانتقاء وإعادة إنتاج النخب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بوظيفة الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات والنخب؟
- ما الآليات التي تعتمد عليها الأحزاب في استقطاب وتكوين الفاعلين السياسيين؟
- كيف يتحول التكوين الحزبي إلى مسار للتدرج والارتقاء السياسي؟
- ما العلاقة بين التنظيم الحزبي وإنتاج النخب؟
- هل تؤدي الأحزاب إلى تجديد النخب السياسية أم إلى إعادة إنتاجها؟
- كيف يمكن تفسير هذه العلاقة في الحالة المغربية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الأحزاب السياسية تساهم في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب من خلال آليات التنشئة والتكوين والتدرج التنظيمي والانتقاء الانتخابي، غير أن فعالية هذه الوظيفة تتوقف على طبيعة التنظيم الحزبي ومعايير الانتقاء الداخلي ومدى ديمقراطية عمليات الترقى والاختيار.

وتعتمد الدراسة على مقارنة تجمع بين تحليل الأدبيات النظرية المتعلقة بالأحزاب والنخب، والمقاربة المؤسساتية والتنظيمية، مع الاستفادة من الأدبيات المرتبطة بالتجديد السياسي والتنشئة السياسية، وذلك بهدف بناء إطار تحليلي يسمح بفهم العلاقة بين الحزب والكفاءة وتجديد النخب.

المطلب الأول: وظائف وآليات الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تضطلع بوظيفة تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، باعتبارها فضاءاً لتأطير المواطنين واستقطاب الطاقات وتطوير المهارات السياسية والتنظيمية. فإلى جانب وظيفتها في التمثيل والتعبئة والمشاركة الانتخابية، تساهم الأحزاب في إعداد الأفراد لتحمل المسؤوليات السياسية والحزبية والمؤسساتية من خلال آليات متعددة تشمل التنشئة السياسية، والتكوين، والتدرج التنظيمي، والانتقاء والترشيح، وصولاً إلى تولي مواقع المسؤولية وصنع القرار. غير أن هذه الوظيفة تظل مرتبطة بمدى قدرة الأحزاب على توفير بيئة تنظيمية تسمح بتجديد النخب وإتاحة فرص الصعود أمام الكفاءات الجديدة. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب وظائف الأحزاب السياسية في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب (الفقرة الأولى)، ثم الآليات التنظيمية والسياسية المعتمدة لتحقيق هذه الوظيفة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية

تعد الوظيفة التكوينية من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية داخل الأنظمة السياسية الحديثة، بالنظر إلى دورها في إعداد الأفراد للانخراط في الحياة العامة، وتنمية وعيهم السياسي، وتأهيلهم لممارسة الأدوار المرتبطة بالمشاركة واتخاذ القرار.

فالحزب السياسي لا يقتصر دوره في الوصول إلى السلطة، عبر خوض غمار لانتخابات، وإنما يشكل كذلك فضاءاً للتنشئة السياسية والتكوين والتدريب، يتم من خلاله نقل المعارف والقيم السياسية إلى أعضائه، وتعريفهم بالمؤسسات والقواعد المنظمة للعمل السياسي، علاوة على إعداد عدد منهم لتحمل المسؤوليات الحزبية والانتخابية والمؤسساتية ومن هذا المنظور، تمثل الوظيفة التكوينية⁴³¹⁰ إحدى الآليات التي تسمح للحزب بالانتقال من مجرد تنظيم انتخابي إلى مؤسسة لإنتاج الفاعلين السياسيين أي المناضلين و الأطر الحزبية وإعادة إنتاج النخب السياسية.

⁴³¹⁰ أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، منشورات عالم المعرفة عدد 117، 1987، ص 161.

وقد ارتبطت الوظيفة التكوينية بتطورات الأحزاب السياسية الجماهيرية. التي سعت إلى بناء قاعدة تنظيمية واسعة ومؤطر سياسياً وفكرياً. وفي هذا السياق، ينظر مورييس دوفيرجييه⁴³¹¹ إلى الحزب باعتباره مؤسسة تقوم، إلى جانب وظيفتها التنظيمية والانتخابية بوظيفة تربوية وتكوينية تهدف إلى تنشئة أعضائها وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لفهم الحياة السياسية. وتفيد هذه الوظيفة في تكوين المواطن سياسياً، ليس فقط من خلال تقديم المعرفة السياسية، وإنما أيضاً من خلال تعويده على الممارسة الجماعية. والنقاش، والانضباط التنظيمي، والمشاركة في اتخاذ القرار، وقد أشارت عدد من الدراسات التي تناولت وظائف الأحزاب إلى الوظيفة التكوينية والتربوية باعتبارها وظيفة تتعلق بتنشئة أفراد الحزب وتقديم المعلومات لهم حول الوضع السياسي والمؤسسات وطبيعة السلطة.

وتتخذ الوظيفة التكوينية للأحزاب السياسية عدة مستويات مترابطة. يتمثل المستوى الأول في التنشئة السياسية، حيث يعمل الحزب على تكوين أعضائه وفق مجموعة من القيم والمبادئ والتصورات السياسية التي تشكل هويته الفكرية والتنظيمية. فعملية الانتماء إلى الحزب لا تعني مجرد اكتساب صفة العضوية، وإنما تتيح للفرد التعرف على المبادئ التي يقوم عليها التنظيم، وفهم مواقفه من القضايا العامة، واكتساب القدرة على المشاركة في النقاشات السياسية. ومن خلال الاجتماعات الحزبية، والندوات والدورات التكوينية، والأنشطة الميدانية، يتعلم العضو تدريجياً كيفية التعبير عن مواقفه والدفاع عن البرامج والسياسات التي يتبناها الحزب⁴³¹².

ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة إلى الفاعل الحزبي، باعتباره أحد أهم مخرجات العملية التكوينية داخل الحزب. فالفاعل الحزبي لا يولد بالضرورة مزوداً بالمعارف والمهارات السياسية اللازمة لممارسة العمل العام. وإنما يكتسب جزءاً مهماً منها من خلال مساره داخل التنظيم. ومن ثم، يمكن النظر إلى الحزب باعتباره مدرسة سياسية تساهم في تحويل العضو من مجرد منخرط إلى فاعل قادر على المشاركة في الحياة الحزبية والانتخابية والمؤسساتية. ويشمل ذلك تعلم قواعد العمل التنظيمي، وآليات التواصل السياسي، وأساليب تدبير الحملات الانتخابية، وفهم المؤسسات الدستورية. فضلاً عن اكتساب القدرة على التفاوض وبناء التحالفات والتعامل مع مختلف الفاعلين

أما المستوى الثاني فيتعلق بتكوين الكفاءات السياسية، فالأحزاب تحتاج حتى تتمكن من أداء وظائفها داخل المؤسسات المنتخبة⁴³¹³، إلى أعضاء يمتلكون مجموعة من المعارف والمهارات المتخصصة. ولذلك فإن الوظيفة التكوينية لا ينبغي أن تقتصر على الجانب الإيديولوجي أو التعبوي، بل ينبغي أن تشمل التكوين في مجالات القانون والسياسات العمومية والاقتصاد والتدبير التربوي والتواصل السياسي والعمل البرلماني والجماعي، والقدرة على التفاوض، وإدارة الحملات الانتخابية، والتعامل مع وسائل الإعلام، واستخدام وسائل الاتصال الرقمي.

وتزداد أهمية هذه الكفاءات في ظل التحول الذي عرفته وظيفة الأحزاب السياسية، إذ لم يعد الفاعل الحزبي يشتغل فقط داخل التنظيم، وإنما أصبح مطالباً بالتفاعل مع المجتمع المدني والإعلام والفضاء الرقمي والمؤسسات المنتخبة. ومن هنا فإن الحزب الذي يمتلك آليات فعالة للتكوين يمكن أن يتحول إلى مؤسسة لإنتاج رأس مال سياسي لدى أعضائه. ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة أنواع من الكفاءات:

- ✓ أولاً: الكفاءة المعرفية، وتشمل المعرفة بالقوانين والمؤسسات والسياسات العمومية.
- ✓ ثانياً: الكفاءة التنظيمية، وتشمل القدرة على إدارة التنظيم وتعبئة الأعضاء وتنظيم الحملات.

⁴³¹¹ مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة 2011.

⁴³¹² بموجب الدستور 2011، وكذا قانون الأحزاب المغربي رقم 29.11

⁴³¹³ العسري بدر الدين، " الأحزاب السياسية وسباق الانتقال الديمقراطي بالمغرب "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022:2023، ص 247.

✓ ثالثاً: الكفاءة التمثيلية والتواصلية، وتشمل القدرة على التواصل مع المواطنين والتعبير عن مطالبهم وتمثيلهم داخل المؤسسات..

وتزداد أهمية هذا الجانب عندما ينتقل الفاعل الحزبي من المجال التنظيمي إلى المجال المؤسساتي، حيث تصبح ممارسة المسؤولية السياسية مرتبطة بالقدرة على تحليل القضايا العامة، وصياغة المقترحات، ومناقشة السياسات العمومية. ومراقبة العمل الحكومي أو تدبير الشأن المحلي من هنا نستنتج ان الحزب يمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها اختيار وتأهيل عدد من الأشخاص لتولي مواقع قيادية داخل المؤسسات السياسية. ويبدأ هذا المسار غالباً من القاعدة الحزبية، حيث يكتسب المناضل خبرة تنظيمية وميدانية، ثم ينتقل تدريجياً إلى مستويات أعلى من المسؤولية، سواء داخل أجهزة الحزب أو في المجالس المنتخبة أو البرلمان أو الحكومة. غير أن هذا المسار لا يكون بالضرورة الياً أو متاحاً للجميع.

الفقرة الثانية: اليات انتاج النخب السياسية داخل الأحزاب السياسية

بمجرد الحديث عن إنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية، تأتي الأحزاب في الدهن باعتبارها فضاءً تنظيمياً يتم داخله اكتشاف الأفراد ذوي الاستعداد للعمل السياسي، و تعمل على تكوينهم وتأهيلهم، ثم الدفع بهم نحو مواقع المسؤولية والتمثيل السياسي. فالحزب لا يقتصر دوره على المنافسة الانتخابية أو تجميع المصالح الاجتماعية، وإنما يشكل أيضاً قناة أساسية للانتقال من العضوية السياسية العادية إلى مواقع القيادة وصنع القرار. ومن هذا المنظور، فإن دراسة آليات إنتاج النخب داخل الأحزاب تسمح بفهم كيفية تشكل القيادات السياسية، ومعايير اختيارها، ومدى قدرة التنظيمات الحزبية على تجديد نخبتها والاستجابة للتحويلات الاجتماعية⁴³¹⁴.

وتبدأ عملية إنتاج النخب السياسية بألية الاستقطاب والتجنيد الحزبي، حيث تسعى الأحزاب إلى جذب أفراد جدد يمتلكون مؤهلات أو موارد يمكن توظيفها في العمل السياسي. ويشمل ذلك استقطاب الشباب، والنساء، والطلبة، والنقابيين، والفاعلين الجمعويين، والأطر المهنية، فضلاً عن الأشخاص الذين يمتلكون حضوراً اجتماعياً أو قدرة على التواصل والتعبئة. وهنا نفتح القوس على الساحة السياسية المغربية ونضع مثل السيد (فوزي القجع) و التحاقه بحزب الاصل المعاصرة و النقاش الذي رفق الموضوع⁴³¹⁵، ولا تتم عملية التجنيد دائماً وفق معيار سياسي أو إيديولوجي واحد، بل تتداخل فيها اعتبارات متعددة، من بينها الكفاءة، والقدرة على التنظيم، والامتداد الاجتماعي، والموارد الانتخابية، والولاء للحزب. وتكتسب هذه الآلية أهمية خاصة لأنها تحدد طبيعة المادة البشرية التي ستشكل النخب المستقبلية للحزب.

وتبرز أهمية التكوين والتنشئة السياسية باعتبارهما آليتين أساسيتين لتحويل العضو الحزبي من مجرد منخرط إلى فاعل سياسي مؤهل لتحمل المسؤولية. فالأحزاب، خاصة عندما تكون مؤسساتها التنظيمية فعالة، تستطيع أن توفر لأعضائها فرصاً لاكتساب المعارف السياسية والقانونية والتنظيمية، والتدريب على التواصل والخطابة وإدارة الحملات الانتخابية والتفاوض وصناعة القرار. كما تؤدي التنظيمات الشبابية والنسائية والمدارس الحزبية والندوات واللقاءات الداخلية دوراً في إعداد أجيال جديدة من القيادات. ومن ثم، فإن إنتاج النخب لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد اختيار أشخاص للمناصب، بل باعتباره مساراً تراكمياً للتكوين واكتساب الخبرة السياسية والتنظيمية.

⁴³¹⁴ Duverger, Maurice (1951), Les partis politiques, Paris, Armand Colin.

⁴³¹⁵ تداولات وسائل الاعلام خير التحق الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، فوزي لقجع، يوم السبت 25 يوليوز 2026، بمدينة سلا، رسمياً بحزب الأصالة والمعاصرة، وذلك على هامش انعقاد أشغال الدورة 32 للمجلس الوطني للحزب.

ويشكل التحاق لقجع بحزب الأصالة والمعاصرة محطة جديدة في مساره السياسي، بالنظر إلى حضوره في تدبير عدد من الملفات، إذ يشغل منصب الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، إلى جانب رئاسته للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وإشرافه على عدد من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الكبرى.

وتتصل بذلك آلية التدرج التنظيمي داخل الحزب. فالنخبة الحزبية لا تُنتج بالضرورة دفعة واحدة، وإنما يمكن أن تتشكل من خلال المرور عبر مستويات مختلفة من المسؤولية، ابتداءً من التنظيمات المحلية والشبكات والمنظمات الموازية، وصولاً إلى الأجهزة الإقليمية والوطنية. ويسمح هذا التدرج باكتساب الخبرة ومعرفة قواعد العمل الحزبي وبناء شبكات من العلاقات السياسية والتنظيمية. كما يمنح الحزب إمكانية اختبار قدرات أعضائه قبل إسناد مسؤوليات أكبر إليهم. غير أن فعالية هذه الآلية تظل مرتبطة بمدى ديمقراطية التنظيم الداخلي؛ إذ إن التدرج القائم على الاستحقاق والكفاءة يمكن أن يساهم في تجديد النخب، بينما قد يؤدي التدرج القائم على الولاء الشخصي أو العلاقات الداخلية إلى إعادة إنتاج النخب نفسها.

وتشكل الترشيحات والتزكيات الانتخابية آلية مركزية أخرى في إنتاج النخب السياسية. فالحزب هو الذي يفتح أمام أعضائه إمكانية الانتقال من المجال التنظيمي الداخلي إلى المؤسسات المنتخبة، كالبرلمان والمجالس الترابية⁴³¹⁶. وتُعد عملية اختيار المرشحين بمثابة "بوابة" للدخول إلى مواقع السلطة، ولذلك فإن الجهات التي تمتلك صلاحية التزكية والترشيح تملك تأثيراً كبيراً في تشكيل النخب السياسية. وتؤكد الأدبيات المقارنة أن الأحزاب تؤدي دوراً أساسياً في اختيار المرشحين، وبالتالي في تحديد جزء مهم من النخب البرلمانية والحكومية.

وتكشف هذه الآلية عن مفارقة أساسية؛ فمن جهة يمكن للترشيح الحزبي أن يسمح بإبراز كفاءات جديدة ومنحها فرصة الوصول إلى المؤسسات المنتخبة، ومن جهة أخرى قد يتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج القيادات التقليدية إذا احتكرت القيادة الحزبية سلطة التزكية. ولذلك ترتبط جودة إنتاج النخب بدرجة الانفتاح الداخلي للحزب، وبمدى اعتماد معايير واضحة وشفافة في اختيار المرشحين. وفي الحالة المغربية، أثارت الدراسات المتعلقة بالنخب الحزبية مسألة قدرة الأحزاب على إفراز نخب قادرة على مواكبة التحولات المجتمعية والتأثير في العمل البرلماني.

كما تلعب المؤتمرات الحزبية والانتخابات الداخلية دوراً مهماً في إعادة توزيع المواقع القيادية وإنتاج النخب. فمن خلال انتخاب الأجهزة المحلية والإقليمية والوطنية، تتيح الأحزاب لأعضائها إمكانية الصعود إلى مواقع المسؤولية. ويختلف أثر هذه الآلية من حزب إلى آخر بحسب درجة التنافس الداخلي، وطبيعة النظام الأساسي، ومدى مشاركة القواعد الحزبية في صناعة القرار. وكلما اتسعت دائرة المشاركة الداخلية، زادت إمكانية ظهور قيادات جديدة، بينما يؤدي تركيز القرار في يد القيادة إلى تضيق مسارات التجديد.

ومن الآليات المهمة كذلك الخبرة الانتخابية والممارسة المؤسساتية. فالانتخابات تمثل مدرسة عملية لإنتاج القيادات، لأنها تمنح الفاعل الحزبي فرصة للاحتكاك بالمواطنين، وإدارة الحملات، والتفاوض، والتعبئة، والتواصل مع وسائل الإعلام، والتعامل مع المؤسسات. كما أن تولي المسؤوليات البرلمانية أو الترابية يوفر للفاعل الحزبي خبرة في التشريع والرقابة وتدير الشأن العام. وبذلك يمكن أن تتحول الخبرة المؤسساتية إلى رأس مال سياسي يرفع من مكانة الفرد داخل الحزب ويؤهله للانتقال إلى مواقع قيادية أعلى. وفي السياق المغربي، تكتسب مسألة تجديد النخب واستقطاب الكفاءات أهمية خاصة، بالنظر إلى الانتقادات الموجهة إلى الأحزاب بشأن محدودية قدرتها على استقطاب الأجيال الجديدة. وقد أثبتت في النقاش السياسي المغربي ضرورة استقطاب نخب جديدة وتعبئة الشباب للانخراط في العمل السياسي⁴³¹⁷. بما يعكس ارتباط تجديد النخب بتجديد وظائف الأحزاب ووساطتها بين المجتمع والدولة. كما أن بعض الدراسات تشير إلى أن الأحزاب المغربية واجهت صعوبات في إفراز نخب جديدة قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يجعل آليات التجديد والتكوين والترقية الحزبية موضوعاً مركزياً في دراسة الفعل الحزبي المغربي.

4316 وفق القوانين الجاري بها العمل

4317 حي، أميمة، "النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.

ولا يمكن فصل إنتاج النخب عن آلية الشبكات والعلاقات السياسية والاجتماعية. فالفاعل الذي ينجح في بناء شبكة واسعة داخل الحزب وخارجه يستطيع تعزيز موقعه في المنافسة الداخلية. وتشمل هذه الشبكات العلاقات مع القيادات الحزبية، والتنظيمات المحلية، والمنتخبين، والفاعلين الجمعويين والنقابيين وغيرهم. ومن منظور بيير بورديو، يمكن فهم ذلك من خلال مفهوم الرأسمال السياسي⁴³¹⁸ الذي يتراكم عبر الخبرة والعلاقات والاعتراف والقدرة على التأثير. وبالتالي، فإن الوصول إلى النخبة لا يرتبط بالكفاءة الفردية فقط، بل كذلك بامتلاك موارد رمزية وتنظيمية واجتماعية تسمح بتحويل العضوية الحزبية إلى موقع سياسي مؤثر.

غير أن هذه الآليات قد تنتج أيضاً إعادة إنتاج النخب بدل تجديدها. فحين تصبح القيادة الحزبية هي المتحكم الرئيسي في الترشيحات والتعيينات والموارد التنظيمية، قد تتشكل دائرة مغلقة من القيادات التي تعيد إنتاج نفسها عبر منح الأفضلية للموالين أو لأصحاب النفوذ التنظيمي. وهنا تبرز أهمية ما أشار إليه روبرت ميشيلز في "القانون الحديدي للأوليغارشية"⁴³¹⁹، حيث تميل التنظيمات الكبيرة إلى نشوء قيادات مستقرة تمتلك الخبرة التنظيمية والقدرة على التحكم في الموارد والمعلومات. ومن ثم، فإن الحزب قد يكون في الوقت نفسه مدرسة لإنتاج النخب وقناة لإعادة إنتاجها.

وعليه، فإن آليات إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب يمكن اختزالها في سلسلة مترابطة تبدأ بالاستقطاب والتجنيد، ثم التكوين والتشعشع، فالترشح التنظيمي، ثم الترشيح والانتخاب، وصولاً إلى تولي المسؤوليات الحزبية والمؤسساتية. وتختلف نتائج هذه الآليات حسب طبيعة الحزب ومدى ديمقراطية مؤسساته الداخلية⁴³²⁰، ومستوى مشاركة القواعد، وشفافية معايير الترشيح، وقدرة التنظيم على استيعاب الشباب والنساء والكفاءات الجديدة. لذلك فإن قوة الحزب لا تقاس فقط بعدد أعضائه أو بمقاعده الانتخابية، وإنما أيضاً بقدرته على إنتاج نخب سياسية متعددة تمتلك الكفاءة والشرعية الاجتماعية والقدرة على تمثيل المصالح العامة.

وفي الحالة المغربية، تظل هذه المسألة ذات أهمية خاصة، لأن النقاش حول مستقبل الأحزاب يرتبط بصورة مباشرة بقدرتها على تجديد النخب، واستقطاب الكفاءات، وتكوين القيادات، والانتقال من منطق الاستقطاب الانتخابي الطرقي إلى بناء مسارات مستدامة لإنتاج القيادات السياسية. وتظهر بعض الكتابات الحديثة أن لجوء أحزاب إلى استقطاب شخصيات ووجوه من تنظيمات أخرى يثير سؤالاً أعمق حول قدرة الحزب على صناعة نخبه من داخله، بدل الاعتماد المفرط على استيراد النخب الجاهزة. كما أن بعض الأدبيات المغربية تربط أزمة النخب الحزبية بضعف التجديد، والصراعات حول الزعامة، والتحول التي عرفتها البنية التنظيمية للأحزاب

المطلب الثاني : حدود الفعل الحزبي في تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب

على الرغم من الأدوار التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية، فإن قدرتها على أداء هذه الوظيفة تظل محكومة بمجموعة من الحدود والإكراهات التنظيمية والسياسية والمجتمعية. لعل أهمها ضعف آليات التكوين والتشعشع السياسية، ومحدودية التجديد الداخلي، وهيمنة بعض الاعتبارات المرتبطة بالولاء والتنظيم والمنافسة الانتخابية، فقد تؤثر في قدرة الأحزاب على إفراز نخب سياسية مؤهلة وقادرة على تحمل مسؤوليات تدبير الشأن العام. كما أن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي وتراجع جاذبية العمل الحزبي، إلى جانب ضعف الثقة في المؤسسات السياسية، تفرض على الأحزاب تحديات جديدة في مجال استقطاب الكفاءات وتجديد النخب. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على أهم

4318 Bourdieu, Pierre (1981), "La représentation politique: éléments pour une théorie du champ politique", Actes de la recherche en sciences sociales, n°36-37.

4319 Michels, R. (1962). *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. New York: Free Press.

ويقصد ميشيلز، "ب الزعة الأوليغارشية ميل التنظيمات السياسية، وخاصة الأحزاب الكبيرة، إلى تركّز السلطة تدريجياً في أيدي أقلية من القيادات، وهو ما يرتبط بمقولته الشهيرة حول «القانون الحديدي للأوليغارشية»

4320 لكربني، إدريس، "النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد المزدوج 21-22، ص. 106-97، 2012.

الأكراهات التي تعترض الفعل الحزبي في مجال تكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية بالمغرب، (الفقرة الأولى)، ومدى انعكاسها على فعالية الأحزاب وقدرتها على التجدد والاستجابة لمتطلبات الممارسة الديمقراطية خاصة إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية و منطق الولاء الحزبي.(الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: الأكراهات التنظيمية والسياسية المؤثرة في تكوين النخب السياسية

سبق لنا القول ان وظيفة تكوين وإنتاج النخب السياسية من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ لا يقتصر دور الحزب على التنافس الانتخابي أو التعبئة السياسية، وإنما يمتد إلى استقطاب الأفراد وتأهيلهم وإعدادهم لتحمل المسؤوليات الحزبية والمؤسسية. غير أن قيام الأحزاب بهذه الوظيفة لا يتم في ظروف تنظيمية وسياسية محايدة، بل تحكمه مجموعة من الإكراهات التي قد تحد من قدرة الحزب على تجديد نخبته وإفراز قيادات سياسية جديدة. ويمكن التمييز في هذا الإطار بين إكراهات تنظيمية ترتبط بالبنية الداخلية للحزب وآليات اشتغاله، وإكراهات سياسية ترتبط بطبيعة المنافسة السياسية والمؤسسية والبيئة العامة التي يعمل فيها الحزب.

تتلخص ادن الإكراهات التنظيمية في مركزية القرار الحزبي وتركيز السلطة داخل القيادة. فكلما تركزت سلطة اتخاذ القرار في أيدي مجموعة محدودة من القيادات، وتضاءلت فرص القواعد والأجيال الجديدة في المشاركة في صناعة القرار والوصول إلى مواقع المسؤولية. وقد لاحظ روبرت ميشيلز أن التنظيمات السياسية الكبيرة تميل إلى تكوين قيادة متخصصة تمتلك الخبرة التنظيمية والمعلومات والموارد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ظهور نزعة أوليغارشية وإلى إعادة إنتاج القيادة ذاتها وبذلك يمكن أن يتحول الحزب من فضاء لإنتاج النخب الجديدة إلى آلية لإعادة إنتاج النخب القائمة 4321

وترتبط بذلك إشكالية ضعف الديمقراطية الداخلية، خاصة عندما لا تكون عمليات انتخاب الأجهزة القيادية أو اختيار المرشحين قائمة على قواعد واضحة وتنافسية. فآليات الانتقال الداخلي تمثل إحدى أهم المراحل التي يتم من خلالها تحديد من يمتلك فرصة الوصول إلى المواقع السياسية، ولذلك فإن طبيعة هذه الآليات تؤثر بصورة مباشرة في تركيب النخبة الحزبية. ويشير بانبيانكو إلى أن توزيع الموارد التنظيمية والقدرة على التحكم في قواعد التنظيم يمثلان عنصراً أساسياً في تحديد مواقع القوة داخل الحزب كما يمثل ضعف التكوين السياسي والمؤسسي إكراهاً آخر يحد من قدرة الأحزاب على إنتاج نخب مؤهلة. فإنتاج النخب لا يتحقق بمجرد الانخراط في الحزب، وإنما يحتاج إلى مسارات منظمة للتنشئة والتكوين، تشمل المعرفة السياسية والقانونية والدستورية، ومهارات التواصل والتفاوض، وفهم المؤسسات وآليات صناعة القرار. وعندما تضعف المدارس الحزبية أو برامج التكوين المستمر، يصبح الانتقال من العضوية إلى القيادة مرتبطاً أكثر بالعلاقات الشخصية والخبرة الانتخابية الظرفية من الكفاءة والتأهيل السياسي.

ويضاف إلى ذلك ضعف تجديد النخب وارتفاع كلفة التداول الداخلي على القيادة. فالنخب التي تراكمت لديها الخبرة التنظيمية والشبكات السياسية قد تمتلك قدرة أكبر على التحكم في الموارد الحزبية، مما يمنحها أفضلية في مواجهة الأعضاء الجدد. وهذا ما يجعل التجديد عملية صعبة، خصوصاً عندما لا تتوفر قواعد مؤسسية واضحة تضمن التداول على المسؤوليات. ويذهب دوفرجيه 4322 إلى أن التنظيم الحزبي لا يمكن فهمه بعيداً عن طبيعة توزيع السلطة داخله، وأن العلاقة بين القيادة والقواعد تشكل عنصراً أساسياً في تحديد دينامية الحزب

ومن الإكراهات التنظيمية أيضاً ضعف مشاركة الشباب والنساء والكفاءات المهنية في مواقع القرار. فوجود هذه الفئات داخل الحزب لا يعني بالضرورة وصولها إلى مراكز التأثير. وقد يؤدي ضعف قنوات الصعود التنظيمي إلى بقاء الشباب والنساء في مواقع

Michels, 1962, pp. 365-381. 4321

4322 مويريس دفرجي ، مرجع سابق.

التعبئة والتنشيط الانتخابي، دون انتقالهم بصورة متناسبة إلى مواقع القيادة وصناعة القرار. ومن ثم، فإن تجديد النخب يتطلب ليس فقط استقطاب فئات جديدة، وإنما توفير مسارات فعلية لترقيتها داخل التنظيم.

إلى جانب العوامل التنظيمية، تتأثر عملية إنتاج النخب بالبيئة السياسية التي تعمل داخلها الأحزاب. ويبرز هنا الضغط الانتخابي باعتباره أحد أهم هذه الإكراهات. فالحزب، في ظل المنافسة الانتخابية، قد يميل إلى اختيار الأشخاص الذين يمتلكون قدرة انتخابية وشبكات اجتماعية واسعة، حتى وإن لم يكونوا بالضرورة الأكثر تكويناً أو تأهيلاً للعمل السياسي. وبذلك قد تتقدم اعتبارات الفوز الانتخابي على اعتبارات التكوين والكفاءة، خصوصاً في سياقات يكون فيها الحزب مطالباً بتحقيق نتائج انتخابية سريعة.

وترتبط بذلك مسألة اختيار المرشحين والتزكية الانتخابية. فاختيار المرشح يمثل مرحلة حاسمة في إنتاج النخبة السياسية، لأنه يحدد الأشخاص الذين ستتاح لهم فرصة الوصول إلى المؤسسات المنتخبة. وقد أظهرت أدبيات الانتقاء السياسي أن عملية اختيار المرشحين تتأثر بعوامل تتعلق بالحزب والناخبين وبالموارد التي يمتلكها المرشح، وليس فقط بمدى كفاءته السياسية وبالتالي، فإن تغليب الاعتبارات الانتخابية أو الولاءات التنظيمية الضيقة قد يؤدي إلى إنتاج نخبة تملك القدرة على المنافسة الانتخابية أكثر مما تملك القدرة على ممارسة وظائف التشريع والرقابة وصناعة السياسات العامة.

وفي الحالة المغربية، تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في ضوء النقاش حول تجديد النخب الحزبية وقدرتها على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية. فقد أبرز إدريس لكريني أن النخب الحزبية ترتبط بصورة مباشرة بمستوى أداء المؤسسة البرلمانية، وأن قدرة الأحزاب على إفراز نخب مؤهلة تشكل عاملاً مهماً في تحسين الممارسة البرلمانية ومن ثم، فإن ضعف التكوين أو قصور آليات الانتقاء الحزبي لا ينعكس فقط على التنظيم الداخلي للحزب، وإنما يمتد أثره إلى المؤسسات المنتخبة وأداء النخبة السياسية⁴³²³.

كما تواجه الأحزاب إكراهاً سياسياً يتمثل في ضعف الثقة المجتمعية في المؤسسات والأحزاب السياسية، وهو ما يمكن أن يؤثر في قدرتها على استقطاب كفاءات جديدة. فكلما تراجعت جاذبية العمل الحزبي، أصبح من الصعب على الأحزاب استقطاب فئات شابة وذات كفاءة ترى في السياسة مجالاً فعلياً للتأثير وتحقيق الطموحات العامة. وبالتالي، فإن أزمة الثقة لا تمثل مشكلة انتخابية فقط، بل تؤثر كذلك في وظيفة الحزب المتعلقة بإنتاج النخب.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي التنافس الداخلي على الزعامة والمواقع السياسية إلى إضعاف مسارات التكوين والتجديد. فعندما تتحول المنافسة داخل الحزب من تنافس حول البرامج والأفكار إلى صراع حول المواقع والموارد، تصبح عملية إنتاج النخب محكومة بمنطق الولاء والتحالفات أكثر من الكفاءة والاستحقاق. وهنا يصبح الرأسمال السياسي والاجتماعي للفرد عاملاً مؤثراً في صعوده، وهو ما يمكن تفسيره من خلال تصور بورديو للمجال السياسي باعتباره مجالاً للمنافسة على الموارد والاعتراف والتمثيل السياسي وتشير الدراسات المتعلقة بالنخب الحزبية في المغرب إلى أن تحدي التجديد لا يرتبط فقط بوجود قيادات جديدة، وإنما بقدرة الأحزاب على بناء نخب مؤهلة وقادرة على الإسهام في ترسيخ الممارسة الديمقراطية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة النخب السياسية الحزبية باعتبارها عنصراً أساسياً في فهم تحديات بناء الدولة الديمقراطية، خصوصاً أن جودة النخبة السياسية ترتبط بمدى قدرتها على ممارسة وظائف التمثيل والتأطير والمشاركة في صناعة القرار⁴³²⁴.

وبناءً على ذلك، فإن الإكراهات التنظيمية والسياسية التي تؤثر في تكوين وإنتاج النخب تكشف عن وجود علاقة وثيقة بين بنية الحزب الداخلية والبيئة السياسية الخارجية. فمركزية القرار وضعف الديمقراطية الداخلية وقصور التكوين قد تعيق التجديد

4323 إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 97-106.

4324 حي اميمة، مرجع سابق، ص 5 و 6 و 7.

من الداخل، في حين قد تدفع المنافسة الانتخابية وضغوط الفوز وتراجع الثقة في الأحزاب إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الانتخابية على حساب الكفاءة والتأهيل. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الإكراهات يقتضي الانتقال من منطق إنتاج النخب بصورة ظرفية إلى بناء مسارات مؤسسية مستدامة لتكوين القيادات وتجديدها، تقوم على التكوين المستمر، والانتقاء الشفاف، والديمقراطية الداخلية، وتكافؤ فرص الصعود التنظيمي أمام الشباب والنساء والكفاءات الجديدة.

الفقرة الثانية: إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية ومنطق الولاء الحزبي

من المعلوم أن الحزب يحتاج، من جهة، إلى نخب تمتلك المعرفة والخبرة والقدرة على ممارسة المسؤوليات السياسية والمؤسسية⁴³²⁵، لكنه يحتاج، من جهة أخرى، إلى أعضاء يتمتعون بالالتزام بمبادئ الحزب وبرنامجه وقراراته التنظيمية. ومن ثم، تطرح عملية إنتاج النخب السياسية داخل الأحزاب إشكالية أساسية تتمثل في كيفية التوفيق بين معيار الكفاءة السياسية ومعيار الولاء الحزبي، ومنه فإن عملية اختيار القيادات والمرشحين لا تقوم دائماً على معيار واحد، بل تتأثر بتوازن معقد بين الكفاءة، والالتزام التنظيمي، والقدرة على التعبئة، والقبول الانتخابي، والعلاقات داخل الحزب. وقد بينت الأدبيات الخاصة بالاستقطاب السياسي أن الولاء للحزب وطول مدة الانخراط والعمل التنظيمي يمكن أن يشكلوا من المعايير التي تؤثر في اختيار المرشحين إلى جانب الخبرة والكفاءة⁴³²⁶.

ويقصد بالكفاءة السياسية مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي تمكن الفاعل الحزبي من ممارسة العمل السياسي بكفاءة، مثل فهم المؤسسات والقواعد الدستورية والقانونية، والقدرة على تحليل السياسات العمومية، والتفاوض والتواصل، وإدارة الأزمات، والقيام بمهام التشريع والرقابة والتمثيل. وتزداد أهمية هذا المعيار عندما ينتقل الفاعل من المجال التنظيمي للحزب إلى المؤسسات المنتخبة، حيث تصبح المسؤولية السياسية مرتبطة بالقدرة على اتخاذ القرار والمساهمة في صناعة السياسات العامة. ولذلك فإن تكوين النخب لا ينبغي أن يقتصر على إعداد أشخاص قادرين على الفوز في الانتخابات، وإنما يجب أن يستهدف إعداد نخب قادرة على ممارسة السلطة والمسؤولية بكفاءة⁴³²⁷.

في المقابل، يشير الولاء الحزبي إلى درجة التزام العضو بالحزب، وبخطه السياسي والتنظيمي، واستعداده للدفاع عن توجهاته واحترام قراراته. ولا ينبغي النظر إلى الولاء في حد ذاته باعتباره عاملاً سلبياً؛ إذ تحتاج الأحزاب إلى درجة من الانضباط والتماصك حتى تتمكن من العمل بصورة جماعية. وتؤكد بعض الدراسات أن قادة الأحزاب قد يفضلون المرشحين الذين يظهرون التزاماً واضحاً بالحزب، لأن المرشح الذي لا يلتزم بمواقف الحزب قد يشكل خطراً على وحدته وصورته الانتخابية. كما أن المرشحين أنفسهم قد يسعون إلى إظهار الطاعة والالتزام للحصول على الترقية الحزبية غير أن الإشكال يظهر عندما يتحول الولاء من شرط للانتماء والانضباط التنظيمي إلى معيار يتقدم على الكفاءة. ففي هذه الحالة قد تصبح فرص الصعود السياسي مرتبطة بمدى قرب الفرد من القيادة أو انتمائه إلى شبكة تنظيمية معينة، بدلاً من ارتباطها بقدرته على أداء الوظيفة السياسية. وهنا يمكن أن يؤدي منطق الولاء إلى إقصاء بعض الكفاءات التي تمتلك استقلالية في التفكير أو مواقف نقدية داخل الحزب، حتى وإن كانت قادرة على تقديم مساهمة مهمة في تطوير العمل السياسي.

وتتضح هذه الإشكالية بصورة أكبر في عملية اختيار المرشحين. فالحزب عندما يختار مرشحيه لا يبحث فقط عن الشخص الأكثر كفاءة، بل قد يبحث أيضاً عن الشخص الأكثر قدرة على تمثيل الحزب والحفاظ على تماسكه واستقطاب الناخبين. وقد أظهرت الدراسات أن بعض أنماط اختيار المرشحين تعتمد على مجموعة من المعايير، من بينها الخبرة والتدرج في المواقع التنظيمية، والقدرة

4325 عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية و الانتخابات التشريعية بحث حول خصائص ومحددات صناعة النخب النيابية بالمغرب"، مركز تكامل للدراسات و الأبحاث، ص 7.

4326 Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Pres.

Michels, 1962, pp. 365–381

على جذب الدعم الانتخابي⁴³²⁸، والولاء للقيادة الحزبية، والالتزام بالقواعد التنظيمية. ولذلك فإن التحدي الحقيقي يتمثل في بناء نظام للانتقاء يسمح بالجمع بين الكفاءة والالتزام بدلاً من وضعهما في تعارض دائم. وتساهم البنية التنظيمية للحزب في تحديد طبيعة هذا التوازن. فالأحزاب التي تتوفر على قواعد واضحة لاختيار القيادات والمرشحين، وعلى مؤسسات داخلية فعالة وآليات شفافة للمنافسة، تكون أكثر قدرة على التمييز بين الولاء التنظيمي والكفاءة السياسية. أما عندما تكون عملية الانتقاء خاضعة للقرارات الشخصية للقيادات أو للتنافس بين التيارات والفصائل، فقد يصبح الولاء لتيار أو للقيادة أكثر أهمية من الكفاءة. وتشير الأدبيات التنظيمية إلى أن الأحزاب الأكثر تماسكاً تميل إلى اعتماد إجراءات أكثر وضوحاً وقابلية للتوقع في اختيار المرشحين، بينما يمكن أن تترك الانقسامات الداخلية عملية الاختيار للتفاوض غير الرسمي بين النخب والفصائل⁴³²⁹ وتدعم دراسات حديثة حول الانتقاء السياسي هذه الفكرة، إذ تبين أن الانقسام التنظيمي قد يدفع القيادات إلى تفضيل المواليين لها على حساب المرشحين الأكثر كفاءة.

ومن زاوية أخرى، فإن القيادة الحزبية تواجه بدورها معضلة بين الحفاظ على السيطرة التنظيمية والاستفادة من الكفاءات الجديدة. فالكفاءة العالية قد تمنح صاحبها استقلالية وقدرة على بناء قاعدة سياسية خاصة به، وهو ما قد يجعل القيادة أكثر حذراً في التعامل معه، خاصة داخل الأحزاب التي تكون فيها المنافسة على الزعامة قوية. وفي المقابل، فإن الاعتماد المفرط على الأشخاص المواليين دون الاهتمام بمستوى تأهيلهم قد يؤدي إلى إضعاف قدرة الحزب على إنتاج نخبة قادرة على تدبير المسؤوليات العامة. ومن هنا تظهر أهمية التوازن بين الولاء المؤسسي والكفاءة، بحيث يكون الولاء موجهاً إلى المبادئ والقواعد والمؤسسة الحزبية وليس إلى الأشخاص فقط.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في السياق المغربي، حيث يرتبط إنتاج النخب الحزبية بعملية اختيار المرشحين والقيادات وبمدى قدرة الأحزاب على تجديد مواردها البشرية. وتشير الدراسات المتعلقة بالمغرب إلى أن قادة الأحزاب يمتلكون دوراً مهماً في التحكم في عملية اختيار المرشحين، وأن هذه العملية قد تثير تساؤلات تتعلق بالعدالة والشفافية والمعايير المعتمدة في الاختيار. ومن ثم، فإن دراسة العلاقة بين الكفاءة والولاء تسمح بفهم جانب مهم من آليات إنتاج النخبة الحزبية المغربية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بانتقال الفاعلين من التنظيم الحزبي إلى المؤسسات المنتخبة.

كما أن التكوين الحزبي المستمر يمكن أن يمثل آلية للتوفيق بين المعيارين. فبدلاً من اعتبار الكفاءة شيئاً ثابتاً يمتلكه الفرد قبل انخراطه في الحزب، يستطيع الحزب تطوير كفاءات أعضائه من خلال التدريب والتكوين والممارسة والتدرج التنظيمي. وفي المقابل، يسمح التدرج داخل الحزب باختبار مدى التزام العضو بالقواعد التنظيمية وقدرته على العمل الجماعي. وبهذا يصبح المسار الحزبي مجالاً يجمع بين بناء الكفاءة واختبار الالتزام، بدل الاقتصار على الولاء باعتباره معياراً للصعود.

ومنه، فإن إشكالية التوفيق بين الكفاءات السياسية ومنطق الولاء الحزبي لا تعني ضرورة الاختيار بين الكفاءة والولاء، وإنما تتعلق بتحديد العلاقة الصحيحة بينهما. فالولاء ضروري لضمان التماسك والانضباط الحزبي، لكنه ينبغي ألا يتحول إلى وسيلة لإقصاء الكفاءات أو احتكار المواقع السياسية. كما أن الكفاءة لا تعني بالضرورة الاستقلال عن الحزب أو رفض الالتزام بقراراته، وإنما ينبغي أن تقتصر بالقدرة على العمل داخل المؤسسة واحترام قواعدها. وعليه، فإن الحزب القادر على إنتاج نخب سياسية فعالة هو الذي يستطيع بناء توازن مؤسسي بين الاستحقاق والكفاءة من جهة، والالتزام الحزبي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، فإن تجاوز الإشكالية يقتضي اعتماد معايير واضحة وموضوعية في اختيار القيادات والمرشحين، وتطوير برامج التكوين السياسي، وضمان قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية، وتوسيع فرص الصعود أمام الشباب والنساء والكفاءات المهنية، وربط الترقية الحزبية بالإنجاز والمردودية وليس فقط بالأقدمية أو القرب من القيادة. فكلما أصبحت الكفاءة والالتزام معيارين

⁴³²⁸ عبد الرحيم خالص، مرجع سابق.

⁴³²⁹ Panebianco, 1988.

متكاملين، تمكن الحزب من إنتاج نخبة تجمع بين القدرة على أداء الوظيفة السياسية والالتزام بالمؤسسة الحزبية، وهو ما يعزز فعالية الحزب ومصادقيته وقدرته على أداء وظيفة الوساطة والتمثيل السياسي.

خاتمة

يتضح من خلال تحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب أن الحزب يمثل مؤسسة مركزية في صناعة الفاعل السياسي. فهو يوفر مسارات للتنشئة والتكوين والتدرج والتنظيم، ويساهم من خلال آليات التجنيد والترشيح في تحديد الأشخاص الذين ينتقلون إلى مواقع المسؤولية السياسية. غير أن وظيفة الحزب في هذا المجال تظل مرتبطة بطبيعة تنظيمه الداخلي وآليات اتخاذ القرار ومعايير الانتقاء والترشيح. فكلما اتجه الحزب نحو اعتماد معايير تقوم على الكفاءة والخبرة والنشاط التنظيمي والديمقراطية الداخلية، زادت قدرته على إنتاج نخب جديدة ومتجددة. أما عندما تتغلب اعتبارات الولاء الشخصي أو النفوذ أو الشبكات الزبونية، فإن الحزب قد يصبح مؤسسة لإعادة إنتاج النخب القائمة.

وتظهر أهمية هذه الخلاصة بشكل خاص في الحالة المغربية، حيث يتداخل الحزبي والانتخابي والمحلي والاجتماعي في عملية إنتاج النخب. ولذلك فإن فهم النخبة السياسية المغربية يقتضي دراسة المسارات التي يمر عبرها الفاعل منذ الانخراط الحزبي إلى الوصول إلى موقع المسؤولية، وتحليل الموارد التي يعتمد عليها في هذا المسار.

كما يمكن لنا القول أن دراسة تكوين الكفاءات والنخب يمكن أن تشكل مدخلاً مهماً لفهم السلوك السياسي والانتخابي للفاعل الحزبي؛ لأن مواقف هذا الفاعل وخياراته لا تتشكل فقط خلال اللحظة الانتخابية، وإنما تتأثر بمساره التنظيمي والتكويني، وبالموقع الذي يحتله داخل الحزب، وبطبيعة الموارد التي راكمها، وبشبكة العلاقات التي بناها خلال مساره السياسي. وعليه، فإن دراسة الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات لتكوين الكفاءات وإنتاج النخب تسمح بالانتقال من تحليل الحزب باعتباره مجرد فاعل انتخابي إلى تحليله باعتباره مؤسسة لإنتاج الفاعلين السياسيين وإعادة توزيع الموارد السياسية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- اسامة الغزالي حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، منشورات عالم المعرفة عدد 117، 1987.
- موريس دي فرجيه، "الأحزاب السياسية"، ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة 2011.
- العسري بدر الدين، "الأحزاب السياسية وسياق الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2022-2023.
- لكربي إدريس، "النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العددان 21-22، 2012.
- حي أميمة، "النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.
- عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.
- عبد الرحيم خالص، "النخبة السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية"، مجلة المقالات الدولية، العدد 10، مارس 2026.

المراجع الأجنبية:

- Michels, Robert (1911), Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie.
- Michels, Robert (1962), Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, New York, Free Press

- Bourdieu, Pierre (1981), "La représentation politique: éléments pour une théorie du champ politique", Actes de la recherche en sciences sociales, n°36-37.
- Panebianco, A. (1988), Political Parties: Organization and Power, Cambridge, Cambridge University Press.
- Bourdieu, P. (1981), « La représentation politique : éléments pour une théorie du champ politique », Actes de la recherche en sciences sociales, n° 36-37, pp. 3-24.
- Ranney, Austin (1965), *The Doctrine of Responsible Party Government: Its Origins and Present State*, Urbana, University of Illinois Press